

"سماع البخاري من عفان بن مسلم"

(جمع ودراسة)

إعداد الباحث:

حاتم بن سليمان الدخيل

Received: 03/09/2026 | Revised: 04/09/2026 | Accepted: 13/09/2026 | Published: 02/10/2026

How to Cite This Article

الدخيل، ح. س. (2026). سماع البخاري من عفان بن مسلم: جمع ودراسة. *المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)*, 9(96), (393 – 415).



AJSP | Vol. 9 | Issue 96 | DOI: <https://doi.org/10.36571/ajsp.96> | AJSP ORCID: <https://orcid.org/0009-0005-8048-2082>

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، إياه نعبد وندين، وبه نستعين، ونرجو رحمته ونخشى عذابه، ونسأله الهداية إلى الصراط المستقيم. والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن نعم الله على عباده لا تُحصى، والورى يعجزون عن شكر صغراها فضلاً عن كبرها. وإن من أجل نعمه على هذه الأمة، وأعظم مننه عليها، أن تكفل بحفظ دينها؛ فقال سبحانه: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}. وكان من تمام هذا الحفظ حفظ سنة نبيه ﷺ، المبينة للقرآن؛ كما قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}.

فنهض بهذا العبء فضلاء الأمة، من الصحابة والتابعين ومن أخذ بعقبهم، فصار السعي في حفظ السنة همهم وشغلهم، وبذلوا في ذلك أعمارهم ووسعهم. وكان ممن رفع الله ذكره بما بذله في هذا المضمار: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ حتى غدا علماً من أعلام الإسلام، وصار كتابه الجامع الصحيح إماماً في بابهِ بين الأنام، وما ذاك إلا لدقة شرطه، وشدة تحريه، وبراعته في انتقاء الأحاديث ونقد طرقها ورواتها.

وكان من أخص مسالك البخاري في نقد الأسانيد والكلام على الرجال عنايته بثبوت السماع بين الراوي وشيخه، احتذاءً بطريقة أئمة النقد قبله. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتطبيق هذا المسلك على مروياته عن أحد ممن عُذ في شيوخه، وتكررت الرواية عنه في جملة كتبه، وهو الإمام عفان بن مسلم الصغار.

❖ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في ثلاثة أمور رئيسية:

أولاً: تعلقها بالإمام البخاري ومنهجه في الرواية والنقد، ولا سيما عنايته بثبوت السماع بين الرواة، وهو مسلك نقدي دقيق يظهر أثره في الحكم على اتصال الأسانيد وتعليقها. واختيار مروياته عن هذا الشيخ نموذجاً تطبيقياً يكشف عن مذهبه في ذلك.

ثانياً: إبراز إمكانية الكشف عن سماعات الرواة، والتحقق من ثبوتها أو التوقف فيها، من خلال استقراء القرائن المتفرقة في كتب العلل والتراجم، وجمعها والموازنة بينها.

ثالثاً: تقديم تطبيق عملي لمسلك أئمة النقد في التحقق من ثبوت السماع؛ إذ لا يقوم الحكم فيه -إثباتاً أو نفيًا- على مجرد ورود صيغة تدل عليه، وإنما على ثبوتها وصحتها، وذلك من خلال جمع الطرق، ومحاكمتها للقرائن.

❖ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود عدد من المواضع في مصنفات البخاري ظاهراً روايته عن عفان بن مسلم بلا واسطة بصيغة تفيد الاتصال، مع ورود قرائن نقدية ومنهجية تعارض هذا الظاهر؛ مما يثير إشكالاً في ثبوت سماع البخاري منه، ويستدعي جمع هذه المواضع ودراستها، ومحاكمتها إلى القرائن؛ للكشف عن حقيقة رواية البخاري عنه

❖ منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج التطبيقي؛ وذلك باستقراء مواضع رواية الإمام البخاري عن عفان بن مسلم في مصنفاته، وتحليل القرائن المحتفة بها، وتطبيق قواعد أئمة النقد المتعلقة بثبوت السماع عليها.

وقد قُدمت الدراسة التطبيقية؛ لتكون نتائجها أصلاً يُبنى عليه النظر في المسألة، ويُحال إليه في الدراسة النظرية اختصاراً وتجنباً للتكرار.

❖ الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع على وجه التحديد.

❖ خطة البحث:

قسمتُ البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، ومشكلته، ومنهجه، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسة التطبيقية لمرويات البخاري عن عفان بن مسلم، ويشتمل على تمهيد ودراسة عشرة مواضع.

المبحث الثاني: الدراسة النظرية لسماع البخاري من عفان بن مسلم

المطلب الأول: شرط البخاري في ثبوت السماع.

المطلب الثاني: أقوال الأئمة في عدّ عفان بن مسلم من شيوخ البخاري ومناقشتها.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

الفهارس: وتشمل فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الدراسة التطبيقية لمرويات البخاري عن عفان بن مسلم

سنقدم المواضيع الواردة في الصحيح، ثم يُثنى بما ورد في سائر مصنفات البخاري. وستقتصر الدراسة في هذه المواضيع على ما يتصل بمقصود البحث، وأما التوسع في دراسة الأحاديث المعلّقة في الصحيح وتخريجها، فله موضع آخر⁽¹⁾.

ومجموع ما وقف عليه من المواضيع التي ظاهرها رواية البخاري عن عفان بلا واسطة، ووردت فيها صيغة تفيد الاتصال، عشرة مواضع، وهي:

الموضع الأول: قال البخاري باب صلاة الليل (731) حدثنا عبد الأعلى بن حماد، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت: أن رسول الله ﷺ اتخذ حجرة - قال: حسبت أنه قال من حصير - في رمضان، فصلى فيها ليالي، فصلى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم جعل يقعد، فخرج إليهم فقال: «قد عرفت الذي رأيتم من صنعكم، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» قال عفان: حدثنا وهيب، حدثنا موسى، سمعت أبا النضر، عن بسر، عن زيد، عن النبي ﷺ.

وزعم أبو مسعود وخلف أن في كتاب حماد بن شاعر - يعني - عن البخاري، قال: ثنا عفان. إلى آخره، وتعقب ذلك ابن حجر بقوله: " وفيه نظر لأنه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين عفان"⁽²⁾. والموضع الذي يريده ابن حجر، هو برقم (7290) وقد جعل البخاري الوسطة إسحاق.

وعليه، فلا يصلح هذا الموضع لإثبات سماع البخاري من عفان؛ إذ ثبتت الوسطة بينهما فيه.

الموضع الثاني: قال في الصحيح في باب ثناء الناس على الميت (1368): حدثنا عفان بن مسلم: حدثنا داود بن أبي الفرات، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود قال: «قدمت المدينة، وقد وقع بها مرض، فجلست إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فمرت بهم جنازة، فأثني على صاحبها خيراً، فقال عمر رضي الله عنه: وجبت. ثم مر بأخرى فأثني على صاحبها خيراً، فقال عمر رضي الله عنه: وجبت.

(1) هذا البحث جزء من متطلبات البحث الأصلي، الذي سيصدر - إن شاء الله - بعنوان: "ما علّقه البخاري عن شيوخه"

(2) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (6/ 614)، فتح الباري لابن حجر (2/ 216)

ثم مر بالثالثة فأثني على صاحبها شراً، فقال: وجبت. فقال أبو الأسود: فقلت: وما وجبت يا أمير المؤمنين؟ قال: قلت كما قال النبي ﷺ: «أيما مسلم شهد له أربعة بخير، أدخله الله الجنة. فقلنا: وثلاثة؟ قال: وثلاثة. فقلنا: واثنان؟ قال: واثنان. ثم لم نسأله عن الواحد».

هذا أهم موضع في هذه المسألة؛ إذ أكثر من عيّن موضع رواية البخاري عن عفان إنما ذكر هذا الحديث.

وقد جاءت أكثر روايات الصحيح ونسخه بصيغة التحديث الصريحة: "حدثنا"، غير أن الرواية التي اعتمدها أصحاب الأطراف جاءت بصيغة "قال"، وكذلك وقع عند البيهقي، وابن كثير، ومغلطاي وصرح الأخير بتعليقه⁽³⁾، ويُفهم من كلام ابن حجر أن صيغة "قال" وقعت أيضاً في بعض الروايات عن الفريزي⁽⁴⁾.

وأغرب ما في هذا الموضع ما ذكره الحاكم؛ إذ نص على أن البخاري إنما روى هذا الحديث عن عفان بواسطة إسحاق⁽⁵⁾، غير أن مما يدفع قوله أن جماعة ممن عدّوا عفاناً في شيوخ البخاري المباشرين نصوا على روايته عنه في الجناز خاصة، ولم يذكروا بينهما واسطة، بل في عبارة بعضهم ما يُشعر بالاتصال والرواية المباشرة⁽⁶⁾.

وللدارقطني عبارة قد تُشعر بأنه لم ير البخاري أخرج هذا الحديث عن عفان؛ إذ إنه لما ذكر الاختلاف فيه رجّح رواية داود بن أبي الفرات، ثم قال: "وقد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح مثل ما رواه عفان، عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، والله أعلم"⁽⁷⁾، فلو كان عنده أن البخاري أخرجه عن عفان نفسه، لكان المتبادر أن ينسبه إليه، لا أن يقول: "مثل ما رواه عفان".

وقد يُفسّر صنيعة بأن الدارقطني لا يعدُّ التعليق الوارد في الصحيح -على بعض الروايات- من قبيل ما أخرجه البخاري موصولاً في أصل الكتاب⁽⁸⁾، وبناءً على ذلك نصّ على أن البخاري أخرج الحديث على الوجه الذي يماثل رواية عفان، وهذا حق؛ فقد أخرج البخاري هذا الحديث في موضع آخر من صحيحه مسنداً عن شيخه موسى بن إسماعيل المنقري، عن داود، به بمثله⁽⁹⁾، وإخراج البخاري للحديث مسنداً في موضع آخر يقطع الطريق على من يُرجح التعليق هنا بناءً على أن في الحديث علة أثرت في صحته عنده.

ويبقى احتمالاً آخر يُوجّه به كلام الدارقطني، وهو أن يكون الوهم طارئاً عليه في هذا الموضع، وهو احتمال غير بعيد؛ ويقوّيه أنه نسب إخراج الحديث إلى مسلم أيضاً، مع أن مسلماً لم يخرج في صحيحه.

(3) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (4/ 125)، وتحفة الأشراف (10472)، والمهذب في اختصار السنن الكبير (3/ 1425)، ومسند الفاروق لابن كثير (1/ 356)، والتوضيح لابن الملقن

(10/ 144)، وفتح الباري لابن حجر (3/ 229)، والنكت الظرف (10472)، وتعليق التعليق (2/ 496)، وعمدة القاري (8/ 195).

(4) انظر: نتائج الأفكار (4/ 435).

(5) المدخل إلى الصحيح للحاكم (4/ 15).

(6) انظر: الهداية والإرشاد (2/ 600)، والتعديل والتجريح (3/ 1041)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص 489).

(7) علل الدارقطني (ت: الدباسي) (1/ 253).

(8) خاصة والدارقطني معروف بأنه أول من تكلم عن المعلقات في الصحيح انظر: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: 67)

(9) انظر الصحيح (2643).

والخلاصة أن هذا الموضوع لا يخلو من إشكال يمنع من الاحتجاج به على ثبوت سماع البخاري من عفان، وهذا ما فطن له ابن حجر، فقال: "ولم يقع في البخاري عن عفان بلا واسطة إلا هذا الموضوع، على ما فيه"⁽¹⁰⁾، وكذا البقاعي كما سيأتي.

الموضع الثالث: قال البخاري في باب الذبح قبل الحلق (1722): حدثنا أحمد بن يونس: أخبرنا أبو بكر، عن عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء: عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال رجل للنبي ﷺ: زرت قبل أن أرمي. قال: «لا حرج». قال: حلقت قبل أن أذبح. قال: «لا حرج». قال: ذبحت قبل أن أرمي. قال: «لا حرج». وقال عبد الرحيم الرازي، عن ابن خثيم: أخبرني عطاء: عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ. وقال القاسم بن يحيى: حدثني ابن خثيم، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وقال عفان: أراه عن وهيب: حدثنا ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

وقال حماد: عن قيس بن سعد وعباد بن منصور، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

نقل ابن الملقن، والكفيري، وابن حجر عن خلف أنه قال في "أطرافه": أن البخاري رواه في الحج فقال: حدثنا عفان⁽¹¹⁾، ولم أقف على من تابع خلفاً على ذلك. بل إن هذا النقل لم يمنع هؤلاء أنفسهم من وصف الحديث بالتعليق، كما نص على تعليقه المزي، والبرماوي، والعيني⁽¹²⁾.

وفي هذا الموضوع ما يؤكد التعليق؛ ففي إسناده عبد الله بن عثمان بن خثيم، وقد نص الحلبي على أنه ليس على شرط البخاري، ويقوي ذلك أنه لم يخرج له في الصحيح غير هذا الموضوع، وهو معلق كما ترى⁽¹³⁾.

الموضع الرابع: قال في الصحيح في باب (4438): حدثنا محمد، حدثنا عفان، عن صخر بن جويرية، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: «دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ وأنا مسندته إلى صدري، ومع عبد الرحمن سواك رطب يستن به، فأبده رسول الله ﷺ بصره، فأخذت السواك فقصمته، ونفضته وطيبته، ثم دفعته إلى النبي ﷺ فاستن به، فما رأيت رسول الله ﷺ استن استناناً قط أحسن منه، فما عدا أن فرغ رسول الله ﷺ رفع يده أو إصبعه ثم قال: في الرفيق الأعلى، ثلاثاً، ثم قضى، وكانت تقول: مات بين حاقنتي وذاقنتي.»

الموضع الخامس: قال في الصحيح في باب قوله: {سيهزم الجمع ويولون الدبر} (4875): حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، ح وحدثني محمد، حدثنا عفان بن مسلم، عن وهيب، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: وهو في قبة يوم بدر: «اللهم إني أنشدك عهدك ووعدك، اللهم إن تشأ لا تعبد

⁽¹⁰⁾ نتائج الأفكار (4/ 436)، وسيأتي أن للحافظ كلاماً ظاهره المخالفة لما ذكره هاهنا.

⁽¹¹⁾ انظر: التلويح للكفيري (761/1)، ونقل هذا ابن حجر في فتح (3/ 560).

⁽¹²⁾ انظر: تحفة الأشراف (4/ 421)، والتوضيح لابن الملقن (12/ 105)، واللامع الصبيح (6/ 183)، وتعليق التعليق (3/ 95)، وفتح الباري لابن حجر (3/ 560)، وعمدة القاري (10/ 60).

⁽¹³⁾ انظر: التلويح لابن الملقن (203/1)، والبيان والتوضيح للعراقي (70/1)، التلخيص للحلبي (449/1).

وابن خثيم لم يذكره الكلاباذي ولا الباجي في كتابيهما في رجال البخاري، والله أعلم.

بعد اليوم» فأخذ أبو بكر بيده فقال: حسبك يا رسول الله، ألححت على ربك، وهو يثب في الدرع، فخرج وهو يقول: لسيهزم الجمع ويولون الدبر} [القمر: 45]

في هذا الموضع والذي قبله سقط اسم محمد، الواقع قبل عفان، من نسخة ابن السكن؛ فصارا الحديثان فيها من رواية البخاري عن عفان بلا واسطة⁽¹⁴⁾، قال الجبائي: "هكذا في روايتنا عن أبي محمد الأصلي «محمد» غير منسوب، وكذلك عند أبي ذر. وذكره أبو نصر ولم ينسبه، وسقط من نسخة ابن السكن ذكر «محمد» الذي قبل «عفان»⁽¹⁵⁾.

وعليه، فلا يصلح هذان الموضعان أيضًا لإثبات رواية البخاري عن عفان بلا واسطة؛ إذ ثبت سقوط اسم الواسطة من نسخة ابن السكن، ويؤكد ذلك أن جماعة من العلماء احتملوا أن يكون "محمد" هو الذهلي⁽¹⁶⁾، فلم يحملوا الرواية على اتصال البخاري بعفان، كما أن من عيّن منهم موضع روايته عنه لم يذكر هذين الموضعين.

هذا ما وقفت عليه من مواضع رواية البخاري عن عفان مباشرة في الصحيح، وأما سائر المواضع ففي مصنفاته الأخرى.

الموضع السادس: قال في القراءة خلف الإمام: (92): حدثنا محمود قال: حدثنا البخاري قال: أنبأنا عفان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا الجريدي، عن قيس بن عباية، قال: حدثني ابن عبد الله بن مغفل، قال: سمعت أبي فقال: «صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، فكانوا» يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ".

هكذا وقع في بعض طبعات الكتاب، وكاد يكون أوضح المواضع وأصرحها في رواية البخاري عن عفان بلا واسطة، غير أنني بعد الرجوع إلى مخطوط القراءة خلف الإمام وقفت على سقط في هذه الطبعات؛ إذ ثبت في المخطوط أن بين البخاري وعفان إسحاق⁽¹⁷⁾.

الموضع السابع: قال في التاريخ الكبير (2/ 140): "بريد بن أصرم، قال لنا عفان ثنا جعفر بن سليمان عن عتيبة عن بريد بن أصرم: سمع عليا يقول: مات رجل من أهل الصفة وترك ديناراً أو درهما فقال رسول الله ﷺ: صلوا على صاحبكم، قال أبو عبد الله: إسناده مجهول"⁽¹⁸⁾.

وهذا أقوى المواضع في ظاهره دلالة على رواية البخاري عن عفان بلا واسطة، ولم أقف فيه على ما يعارض ذلك إلا ما وقع في بعض نسخ التاريخ من تسمية شيخ البخاري هنا "عثمان"⁽¹⁹⁾، لكن هذا الاعتراض ضعيف لأمرين:

(14) انظر: مشارق الأنوار (2/ 342)، وفتح الباري لابن حجر (1/ 238)، و(8/ 138) و(8/ 619).

(15) تقييد المهل (3/ 1043)، وفي غوامض الأسماء المبهمة (1/ 459)، ذكر للموضع الأول، وعنده سقط كذلك.

(16) انظر: الكواكب الدراري (16/ 237)، و(18/ 121)، والتوضيح لابن الملقن (23/ 331)، واللامع الصبيح (11/ 463)، واللامع الصبيح (12/ 460)، وفتح الباري لابن حجر (8/ 138)، و(8/ 619).

(17) انظر: القراءة خلف الإمام (92) ط: التي قدم لها نظام يعقوب، وط: الصمعي، والسقط وقع في ط: المكتبة السلفية، ط: سبل السلام.

(18) والذهبي وابن ناصر الدين نقلوا هذا النص بعينه انظر: ميزان الاعتدال (1/ 304)، و توضيح المشتبه (6/ 167).

(19) انظر: حاشية التاريخ الكبير للبخاري ت الدباسي (2/ 569).

الأول: أن رواية عفان لهذا الحديث ثابتة؛ فقد رواه عنه أحمد (788)، وابن أبي شيبة في المصنف (12024)، ومحمد بن معمر كما عند البزار في المسند (901)، ومحمد بن إسماعيل الصائغ كما عند العقيلي في الضعفاء (157/1)⁽²⁰⁾.

الثاني: أني لم أقف على راوٍ لجعفر بن سليمان يُسمى عثمان؛ مما يرجح أن ما وقع في بعض النسخ من "عثمان" إنما هو تحريف عن "عفان".

وسأؤخر استيفاء النظر في هذا الموضوع؛ إذ يتوقف الحكم فيه على أمر خارجي سيأتي تحريره في الدراسة النظرية.

الموضع الثامن: قال في التاريخ الكبير (61/1) في ترجمة محمد بن حصين: "وقال عفان عن وهيب عن قدامة عن أيوب بن حصين"، جاء في بعض نسخ التاريخ (نا عفان)⁽²¹⁾.

الموضع التاسع: قال في التاريخ الكبير للبخاري (392/1) في ترجمة إسحاق بن شرفي مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي "... وتابعه عفان عن عبد الواحد بن زياد سمع إسحاق"، وقد وقع في بعض النسخ ثنا عفان⁽²²⁾.

وهذان الموضعان -كغيرهما من المواضع المحتملة- لا يصلحان للاعتماد عليهما في إثبات سماع البخاري من عفان؛ لاختلاف نسخ "التاريخ الكبير" في صيغة الرواية فيهما.

الموضع العاشر: في تهذيب الكمال (576/12): نقل المزي عن البخاري رواية صريحة عن عفان لم أقف عليها عند من سبقه، قال: وقال البخاري في "التاريخ": حدثنا عفان، قال: حدثنا أبو بكر النهشلي، قال: حدثنا عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه، وكان أبوه من أصحاب بدر⁽²³⁾.

هذا الموضوع -على صراحته- لم أقف عليه في التاريخ الكبير للبخاري، ولا عند من تقدّم المزي ممن ينقل عنهم!

ويزيد الأمر إشكالاً فيه أن عند ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (480/1) نصّاً قريباً منه جداً، قال: "حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا أبو بكر النهشلي، قال: حدثنا عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه، وكان أبوه من أصحاب علي".

(20) تنبيه: ذكر محققو المسند، طبعة الرسالة، أن العقيلي روى هذا الحديث عن البخاري، بناءً على أن شيخه فيه "محمد بن إسماعيل"، فحملوه على البخاري. وهذا بعيد جداً؛ لأمرين:

الأول: أن العقيلي أكثر في كتبه من النقل عن البخاري بواسطة، فلو كانت له رواية عنه بلا واسطة لكان إظهارها أولى، ولا سيما مع كثرة نقله عنه، بل سيكون رأس ماله، وفخره.

الثاني -وهو أصرح-: أن العقيلي ينسب شيخه هذا في بعض المواضع فيقول: "محمد بن إسماعيل الصائغ"، بل روى عنه بهذا النسب نفسه عن عفان؛ مما يدل على أن المراد بـ"محمد بن إسماعيل" هنا هو الصائغ، لا الإمام البخاري.

انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (215/1)، (297/4).

(21) انظر: حاشية التاريخ الكبير للبخاري ت. الدياسي (1/298).

(22) انظر: حاشية التاريخ الكبير للبخاري ت. الدياسي (2/125).

(23) وتابعه على هذا النقل ابن حجر انظر: تهذيب التهذيب (734/5).

وهذا التشابه، مع اتحاد اسم الكتابين، يفتح احتمال أن يكون المزي قد وَهَمَ في نسبة هذا النص إلى التاريخ الكبير للبخاري، وإنما هو من التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة. ويقوّي هذا الاحتمال غياب النص من كتب البخاري، وعدم وقوفي عليه عند من تقدّم المزي ممن نقل عنه. وعليه، فلا يصح الاعتماد على هذا الموضوع في إثبات رواية البخاري عن عفان بلا واسطة حتى تثبت نسبته إليه⁽²⁴⁾.

فهذه هي المواضع التي وقفت عليها مما ظاهره رواية البخاري عن عفان بن مسلم بلا واسطة، بصيغة تفيد الاتصال. وقد تبين من خلال ما تقدم أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما تبين أن الصواب فيه عدم ثبوت الرواية الصريحة عن عفان بلا واسطة؛ إما لثبوت الواسطة، وإما لترجح صيغة التعليق، وهي المواضع: الأول، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس.

الثاني: ما بقي محتملاً؛ لتعارض النسخ أو الروايات فيه، أو لقيام شبهة في نسبته لم أقف على ما يفصل فيها، وهي المواضع: الثاني، والثامن، والتاسع، والعاشر.

الثالث: ما بقي ظاهره دالاً على الاتصال.

وهذا الموضوع -كما تقدّم- واقع في التاريخ الكبير، وهو كتاب جليل القدر، غير أن ذلك لا يمنع من احتمال وقوع الخطأ من نقلته، ولا سيما في أمر دقيق كصيغ الأداء. بل ثبت وقوع الخطأ في بعض نسخه فيما هو أوثق اتصالاً بأصل موضوع الكتاب، أعني أسماء الرواة، وقد وقع شيء من ذلك في وقت مبكر⁽²⁵⁾؛ فلا يبعد، من حيث الإمكان، أن يقع نظيره في صيغ الأداء.

وإذا كان الصحيح -مع ما حظي به من عناية بالغة في الرواية والسماع وضبط نسخه- قد وقع لبعض نقلته الخطأ، واختلفت رواياته في بعض صيغ الأداء، كما تقدّم في الموضعين الأول والثالث، فاحتمال ذلك في غيره أولى، ولا سيما في كتاب لم تبلغ روايته والعناية بضبط ألفاظه ما بلغته رواية الصحيح.

وليس المقصود بهذا إسقاط دلالة هذا الموضوع بمجرد الاحتمال، وإنما التنبيه إلى أن بقاءه منفرداً لا يمنع من فحصه في ضوء القرائن الأخرى. وسيأتي في الدراسة النظرية ما دعا إلى إعادة النظر فيه، والله أعلم.

(24) ولمغلطاي رأي لو ثبت لكان مؤيداً قوياً لاحتمال وهم المزي في هذا الموضوع؛ إذ جزم بأن المزي لم يقف على التاريخ الكبير للبخاري، وإنما كان ينقل عنه بواسطة، واستدل لذلك بمواضع فات المزي فيها ما كان محتاجاً إليه من الكتاب، وأخرى تابع فيها من سبقه على أخطاء في النقل عنه، ومغلطاي لا يورد هذا على سبيل الاحتمال، إنما يجزم به جزمًا، انظر مثلاً: إكمال تهذيب الكمال (1/ 149)، و(2/ 319)، و(3/ 182)، و(4/ 381)، و(7/ 26)، و(9/ 275).
(25) انظر تفصيل المعلمي، وقيله كلام أبي زرعة نفسه، في بيان خطأ البخاري في تاريخه (المقدمة/ 5). وقد وقفت على أربعة عشر موضعاً نصّ فيها أبو حاتم على أن الكاتب -أي الناسخ- أخطأ فيها على البخاري.

المبحث الثاني: الدراسة النظرية لسماع البخاري من عفان بن مسلم

انتهت الدراسة التطبيقية إلى أن موضعاً واحداً سلم في ظاهره من معارض داخلي يمكن من خلاله رؤه أو نقله إلى دائرة الاحتمال.

وقبل الانتقال إلى القرائن الخارجية المؤثرة في دلالة هذا الموضع على ثبوت السماع، يحسن الانطلاق من أصل منهجي يمكن التحاكم إليه في هذه المسألة.

ومسألة إثبات السماع بين راويين تفتن تعاصراً، ولم يُعرف الراوي بالتدليس، ولم يثبت سماعه من شيخه، مسألة واسعة، كثيرة الفروع، ولا تختص بإمام بعينه؛ إذ هي متعلقة بمنهج أئمة النقد عموماً⁽²⁶⁾. غير أن للبخاري حضوراً ظاهراً في هذه المسألة؛ لما عُرف من عنايته بثبوت السماع ومكانته في النقد.

وعليه، فسيتنصر النظر هنا على مذهب البخاري وتطبيقاته النقدية؛ إذ هو المقصود بالدراسة، وشرطه هو الذي يُراد الاحتكام إليه في النظر في ثبوت سماعه من عفان.

المطلب الأول: شرط البخاري في ثبوت السماع.

اختلف العلماء في تعيين شرط البخاري في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يشترط ثبوت السماع، ولو مرة واحدة، للحكم باتصال رواية الراوي عن شيخه. وهذا هو الذي نسبته إلى البخاري مسلم -على القول بأنه أرادته بكلامه في المقدمة- والقاضي عياض، وابن الصلاح، والنووي، وابن رشيد الفهري، وابن حجر، وغيرهم⁽²⁷⁾.

وهنا تنبيه مهم؛ إذ يُعبر عن مذهب البخاري أحياناً باشتراط ثبوت اللقاء، والظاهر أن مرادهم باللقاء هنا ما يتضمن السماع، لا مجرد اجتماع الراوي بشيخه. وقد تنبّه ابن رشيد إلى هذا، فقال: "وينبغي أن يحمل قول البخاري وابن المديني على أنهم يريدان باللقاء السماع، وهذا الحرف لم نجد عليه تنصيصاً يعتمد وإنما وجدت ظواهر محتملة أن يحصل الإكتفاء عندهم باللقاء المحقق وإن لم يذكر سماع وأن لا يحصل الإكتفاء إلا بالسماع وأنه الأليق بتحريهما والأقرب إلى صوب الصواب فيكون مرادهما باللقاء والسماع معنى واحداً"⁽²⁸⁾.

هكذا قال رحمه الله. ويمكن الاستدلال لهذا من كلام مسلم نفسه؛ فإنه حكى مذهب مخالفه بعبارة متعددة، وجاء في إحداها ما يدل على أن اللقاء المقصود عنده هو اللقاء الذي ثبت معه السماع، فقال حاكياً مذهب مخالفه: "فإن لم يكن عنده علم ذلك، ولم تأت رواية صحيحة تخبر أن هذا الراوي عن صاحبه قد لقيه مرة، وسمع منه شيئاً، لم يكن في نقله الخبر عن روى عنه ذلك، والأمر كما وصفنا حجة، وكان الخبر عنده موقوفاً، حتى يرد عليه سماعه منه لشيء من الحديث، قل أو أكثر، في رواية مثل ما ورد"⁽²⁹⁾.

(26) للمسألة حضور في عامة كتب المصطلح، وخاصة كذلك في كتب، وأبحاث مستقلة، انظر: السنن الأبين لابن رُشيد، وشرط العلم بالسماع لإبراهيم اللاحم، وموقف الإمامين لخالد الدريس.

(27) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (1/ 164)، وصيانة صحيح مسلم (ص131)، ومقدمة ابن الصلاح (ص66)، وشرح النووي على مسلم (1/ 128)، والسنن الأبين (ص68)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 595)، وفتح المغيبي بشرح ألفية الحديث (1/ 205).

(28) السنن الأبين (ص68).

(29) انظر: صحيح مسلم (1/ 23)، وانظر: شرط العلم بالسماع لللاحم (ص37).

القول الثاني: أنه يعتبر أحد أمرين: إما السماع، وإما اللقاء، وهذا قول ابن رجب⁽³⁰⁾.

القول الثالث: "لا يشترطه في أصل الصحة، ولكن التزم ذلك في كتابه " الصحيح"، وهذا قول ابن كثير، وحكاه البلقيني⁽³¹⁾.

والذي يظهر -والله أعلم- أن الراجح هو القول الأول، وأن الاتصال عند البخاري لا يثبت إلا بثبوت السماع.

وأما القول الثالث، فقد أجاب عنه ابن حجر بقوله: "ادعى بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه لا في أصل الصحة، وأخطأ في هذه الدعوى، بل هذا شرط في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في تاريخه بمجرد ذلك"⁽³²⁾، ولم يذكر ابن كثير -ولا من تابعه- دليلاً على هذا⁽³³⁾.

وهذا الجواب يمكن أن يوجه أيضاً إلى ما ذهب إليه ابن رجب؛ فإنه استدل في الموضع نفسه على أن مذهب أحمد وغيره أضيّق من مذهب البخاري بنصوصٍ أعلّ فيها أحمد رواياتٍ لعدم ثبوت السماع. وهذا المسلك بعينه كثيرٌ في صنيع البخاري؛ فقد أكثر في التاريخ وغيره من إعلال الروايات بنفي السماع أو عدم معرفته. فإذا كان هذا الصنيع دالاً عند ابن رجب على مذهب أحمد في اشتراط ثبوت السماع، فدلالته على مثله عند البخاري أظهر.

ولما كان البحث مختصراً، فيكفي التمثيل بسليمان بن بريدة؛ وهو ثقة، وقد لقي أباه قطعاً، ومع ذلك لم يخرج له البخاري، في حين أخرج لأخيه عبد الله بن بريدة، وهو دونه في الرتبة. قال الباجي: "لم يخرج البخاري عن سليمان شيئاً، وقد قال: لم يذكر سماعاً من أبيه، فلعله ترك أن يخرج عنه لذلك"⁽³⁴⁾.

فهذا المثال ظاهر الدلالة؛ إذ لو كان مجرد اللقاء كافياً عند البخاري، لما كان لعدم ثبوت السماع أثرٌ مع تحقق لقاء سليمان لأبيه. ويؤيد ذلك ما تقدّم من كثرة تعليل البخاري في تاريخه روايات الرواة بعدم ثبوت السماع⁽³⁵⁾.

وعليه، فالذي سيُبنى عليه النظر في سماع البخاري من عفان هو ثبوت السماع نفسه، مع النظر في القرائن الدالة عليه إثباتاً أو نفيًا.

(30) انظر: شرح علل الترمذي (2/ 592)، واختار أن هذا مذهب البخاري من المعاصرين الدكتور خالد الدريس، انظر: موقف الإمامين (ص108).

(31) انظر: اختصار علوم الحديث (ص52)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (2/ 39).

(32) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 595).

(33) انظر: موقف الإمامين (ص139).

(34) التعديل والتجريح (2/ 812).

(35) وللتوسع في أدلة هذا الاختيار، انظر: شرط العلم بالسماع للاحم (ص35)، و(ص197-230).

المطلب الثاني: أقوال الأئمة في عدّ عفان بن مسلم من شيوخ البخاري ومناقشتها.

وقبل الخوض في تفصيل هذه المسألة، يحسن تقديم ترجمة موجزة لعفان؛ وهو: عفان بن مسلم الباهلي، أبو عثمان البصري، روى عن: صخر بن جويرية، وشعبة بن الحجاج، وآخرين روى عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وآخرون أكثر، مات سنة 220هـ، وهو ثقة ثبت (36).

وأما رواية البخاري عنه، فإن عدّ عفان في شيوخه أمر يكاد يتفق عليه من وقفت على كلامه ممن صنف في رجال البخاري وشيوخه، أو تعرض لذلك في شروح "الصحيح" وغيرها؛ وعيّن بعضهم موضع روايته عنه في "الصحيح"، فممن ذكره في شيوخه: ابن عدي، والدارقطني، وابن مندة، والكلاباذي، والحاكم، والخطيب، والباجي، وابن خلفون، والصغاني، والكارزوني، وابن الملقن، وابن حجر.

وقد عيّن بعضهم موضع رواية البخاري عنه في "الصحيح"؛ فذكر الكلاباذي، والباجي، وابن خلفون، والكارزوني، وابن الملقن أن روايته عنه كانت في كتاب الجنائز، وذكر الخطيب أنه روى عنه في "الصحيح"، ونص ابن حجر على أنه لقيه وروى عنه شيئاً يسيراً، وذكر من ذلك ما في كتاب الجنائز (37).

وأغرب ابن طاهر بقوله: "روى عنه البخاري في مواضع" (38)، وليس الأمر كما قال؛ إلا أن يكون مراده إدخال المواضع التي علّق البخاري فيها عن عفان.

وقال ابن حجر في موضع: "لقية البخاري، وروى عنه شيئاً يسيراً، وحدث عن جماعة من أصحابه عنه" (39)، وينبغي حمل قوله: "روى عنه شيئاً يسيراً" على ما لا يعارض كلامه في موضع آخر؛ إذ قال: "لم يقع في البخاري عن عفان بلا واسطة إلا هذا الموضع-الذي في كتاب الجنائز - على ما فيه" (40).

وهذا التشكك في ثبوت الرواية عنه في هذا الموضع بلا واسطة وافقه عليه البقاعي؛ فقال: "وأما عفان فليس عنده عنه بلا واسطة إلا موضع واحد، اختلف فيه على رواة البخاري: فبعضهم يقول فيه: "حدثنا عفان" وبعضهم يقول: "قال عفان" وأخرج عنه بالوسائط كثيراً" (41)، وقد تقدم بيان شدة التجاذب في هذا الموضع عند الكلام عليه.

(36) انظر: التاريخ الأوسط (2/ 342)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 30)، وتهذيب الكمال (20/ 162)، وتقريب التهذيب (ص393).
(37) انظر: من روى عنهم البخاري لابن عدي (ص170)، رجال البخاري ومسلم للدارقطني (1/ 287)، وأسامي مشايخ البخاري لابن مندة (ص64)، والهداية والإرشاد (2/ 600)، والمدخل إلى الصحيح (4/ 15)، وتاريخ بغداد (14/ 201)، والتعديل والتجريح للباجي (3/ 1041)، والمعلم لابن خلفون (ص489)، وأسامي شيوخ البخاري لابن خلفون (ص158)، وفتح الباري لابن حجر (1/ 425) و(8/ 138).
(38) معرفة رجال الصحيحين (147)، وهو مخطوط، وقريب منه قول العراقي إلا أنه قرنه بالقعني، وعليه فيخشى أن الوهم دخله من هذا، انظر: شرح التنصرة والتذكرة (1/ 144).
(39) فتح الباري لابن حجر (1/ 425).
(40) انظر: نتائج الأفكار (4/ 436).
(41) النكت الوافية بما في شرح الألفية (1/ 206).

وبالنظر في هذه الأقوال، يظهر أنها تدور على رواية البخاري عن عفان في "الصحيح"، دون روايته عنه في غيره. ويمكن تقسيم أصحابها -من هذه الجهة- إلى قسمين:

الأول: من أطلق رواية البخاري عن عفان في "الصحيح"، ولم يعين موضعها؛ ومن هؤلاء: ابن عدي، والدارقطني، وابن منده، والحاكم، وابن طاهر، والخطيب.

الثاني: من عيّن الموضع الذي روى فيه البخاري عن عفان بلا واسطة؛ ومن هؤلاء: الكلاباذي، والباجي، وابن خلفون، والكارزوني، وابن الملقن، وابن حجر، وغيرهم، وقد عيّنوا حديثه الذي في كتاب الجنائز.

وينبغي حمل كلام أصحاب القسم الأول على مطلق الرواية، بما يشمل الرواية عنه تعليقاً؛ إذ أسفرت الدراسة التطبيقية عن خمسة مواضع في "الصحيح" ظاهرها رواية البخاري عن عفان بلا واسطة: أربعة منها معلقة بلا ريب، وموضع واحد وقع فيه الاختلاف بين نسخ "الصحيح" ورواياته، وهو حديث الجنائز الذي عيّن أصحاب القسم الثاني، وقد تقدم الكلام عليه في الموضع الثاني من الدراسة التطبيقية.

وهذا هو الموضع الوحيد الذي جاء على هذا الوجه؛ كما نصّ على ذلك ابن حجر والبقاعي، مع ما أبدياه من التشكك في ثبوت السماع فيه، قد سبقهما الكفيري إلى تعيينه موضعاً وحيداً لرواية البخاري عن عفان بلا واسطة⁽⁴²⁾.

وإذا تقرر هذا، فإن صيغ التعليق لا تكفي بنفسها لإثبات سماع البخاري من عفان؛ لأنها لا تتضمن تصريحاً بالسماع. ولا يغيّر من ذلك ما ذكره بعض العلماء في توجيه تعليق البخاري عن شيوخه، من احتمال أن يكون قد سمع منهم مذاكرةً أو نحو ذلك⁽⁴³⁾؛ لأن هذه التوجيهات مبنية أصلاً على ثبوت مشيخة أولئك الشيوخ له، فلا يصح أن يُستدل بها ابتداءً على ثبوت المشيخة نفسها.

وعليه، فالمسألة ترجع إلى الأصل المتقدم في المطلب الأول: أن مجرد إمكان اللقاء، أو ورود الرواية بصيغة غير صريحة في السماع، لا يكفي عند البخاري للحكم بالاتصال، حتى يثبت السماع ولو مرة واحدة.

وهذا الثبوت يتعذر استخراجه من "الصحيح" على وجه تطمئن إليه النفس؛ إذ لم يُعيّن فيه لرواية البخاري عن عفان بلا واسطة إلا حديث الجنائز، وقد تقدم ما اكتنفه من اختلاف في صيغ الأداء بين روايات الصحيح.

وأما خارج "الصحيح"، فلم يسلم في ظاهره من المواضع المتقدمة إلا موضع السابع في الدراسة التطبيقية، وهو في "التاريخ الكبير". وقد تقدم أن هذا الكتاب لم تبلغ العناية بنقل ألفاظه وضبط صيغ أدائه ما بلغته رواية "الصحيح"، مع ثبوت وقوع الخطأ في مواضع أخرى من نسخه منذ وقت مبكر. وإن لم يثبت الخطأ في هذا الموضع بعينه، فإن وقوعه في غيره من الكتاب يبقي احتمال طروئه هنا قائماً،

(42) التلويح إلى معرفة ما في الجامع الصحيح للكفيري (611/1).

(43) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص25)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (1/235)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (1/144).

ولا سيما مع انفراد هذا الموضوع. وعليه، فلا يستقل بحسم المسألة حتى يُنظر فيما يحتف به من القرائن الخارجية المؤيدة لثبوت السماع أو المعارضة له.

وقبل النظر في هذه القرائن، لا بد من تقرير أمر خارج عن محل النزاع، وهو أن إمكان لقاء البخاري لعفان متحقق قطعاً؛ فعفان -كما تقدم في ترجمته- توفي سنة (220هـ)، وقد دخل البخاري بغداد أول مرة سنة (210هـ)، في طريقه إلى الحج، وذهب الذهبي إلى أنه سمع من عفان في تلك الرحلة⁽⁴⁴⁾، ثم أقام البخاري بالحجاز مدة، وتردد بعد ذلك على العراق.

ودخول البخاري العراق في هذه السنة ثابت لا إشكال فيه؛ فقد نص عليه هو نفسه، وتتابع على ذكره من ترجم له، ويؤيده أيضاً إدراكه جماعة من الشيوخ الذين توفوا في تلك المدة أو قريباً منها⁽⁴⁵⁾، كما أن تردده على العراق بعد ذلك، وسماعه من شيوخها، ثابت كذلك. وعليه، فإمكان اللقاء بين البخاري وعفان متحقق بلا إشكال، وليس هو محل البحث هنا؛ وإنما محل النظر ثبوت وقوع السماع نفسه، وهو أخص من مجرد إمكان اللقاء، وعلى هذا سنتنظر القرائن الآتية.

القرينة الحديثة:

للرواية خصائص ينبغي مراعاتها عند النظر في ثبوت السماع ونفيه، ومن أبرزها علو الإسناد؛ وقد أشبعت كتب المصطلح الكلام على فضله ومزيته، وكانت الرحلة في طلب الحديث من أهم أسباب تحصيله.

والذي يعيننا هنا أن طلب علو ظاهر في صنيع البخاري؛ حتى قال الخطيب: "البخاري لم يرو في الصحيح حديثاً نازلاً وهو عنده عال إلا لمعنى في النازل لا يجده في العالي أو يكون أصلاً مختلفاً فيه فيذكر بعض طرقه عالياً ويردّفه بالحديث النازل متابعاً لذلك القول فأما أن يورد الحديث النازل وهو عنده عالي لا لمعنى يختص به ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه فغير موجود في الكتاب"⁽⁴⁶⁾.

ومع مكانة عفان، وتقدمه، وعلو إسناده، وكثرة حديثه، يرد هنا سؤال له دلالتة: أين الرواية المباشرة الثابتة عن عفان؟ ولا سيما مع كثرة رواية البخاري لحديثه بواسطة، في مقابل ما علّقه عنه.

ولا يظهر أن ترك الرواية المباشرة عنه يمكن تفسيره بتغير عفان؛ فإن أشد ما قيل في ابتداء تغيره أنه كان سنة (219هـ)، وقيل سنة (220هـ)⁽⁴⁷⁾، وبين أول دخول البخاري العراق وهذا التاريخ سنوات يتسع فيها السماع منه

(44) انظر: سير أعلام النبلاء (394/12). ويحتمل أن يكون مستند الذهبي في ذلك ما رواه محمد بن أبي حاتم الوراق عن البخاري في خبر رحلته، وهو مجهول؛ لم أقف على من تكلم فيه.

(45) انظر: أسامي مشايخ البخاري لابن مندة (ص25)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (2/710)، (2/724)، والتعديل والتجريح (2/739)، وهدي الساري (ص478).

(46) الاحتجاج بالشافعي (ص: 41).

(47) انظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (2/489)، وتهذيب الكمال (20/174).

وأقوى من قرينة العلو هنا قرينة إدخال الواسطة؛ فإن من القرائن التي اعتمدها أئمة النقد في نفي السماع بين الراويين أن يروي الراوي عن عاصره، ثم يروي عنه بواسطة. قال ابن رجب: "فإن كان الثقة يروي عن عاصره أحياناً ولم يثبت لقيه له، ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة، فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه"⁽⁴⁸⁾، وقد استعمل البخاري نفسه هذه القرينة في نفي السماع؛ فقال: "ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع. وروى يونس بن عبيد، عن ابن نافع، عن أبيه حديثاً"⁽⁴⁹⁾، وقال: "لم يسمع الحسن من سلمة، بينهما قبصة بن حريث"⁽⁵⁰⁾.

وهذه القرينة قائمة في رواية البخاري عن عفان؛ إذ تكررت روايته عنه بواسطة، ولم يقتصر الأمر على وقوع الواسطة بينهما في موضع أو موضعين، بل تعددت الوسائط، وتكررت الرواية عن بعضها، حتى وقفت على تسعة من شيوخ البخاري روى عن عفان من طريقهم:

1. أحمد بن حنبل، جعله واسطة في موضعين⁽⁵¹⁾.
 2. إسحاق بن منصور: جعله واسطة في ثمانية مواضع، ويقع اسمه مبهمًا في بعضها⁽⁵²⁾.
 3. زهير بن حرب، جعله واسطة في موضع واحد⁽⁵³⁾.
 4. عبيد الله بن سعيد بن يحيى اليشكري، جعله واسطة في موضع واحد⁽⁵⁴⁾.
 5. الفضل بن سهل الأعرج، جعله واسطة في موضع واحد⁽⁵⁵⁾.
 6. عمرو بن علي الفلاس، جعله واسطة في موضع واحد⁽⁵⁶⁾.
 7. محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة، جعله واسطة في موضعين⁽⁵⁷⁾.
 8. محمد غير منسوب، جزم الحاكم بأنه الذهلي⁽⁵⁸⁾، جعله واسطة في ثلاثة مواضع⁽⁵⁹⁾.
 9. يحيى بن معين: جعله واسطة في حديث واحد، كرهه في عدد من مصنفاته⁽⁶⁰⁾.
- فهذه تسعة أسماء، وقعت بهم الواسطة بين البخاري وعفان. وليس المراد أن مجرد إدخال الواسطة قاطعٌ بنفي السماع؛ فقد يروي المحدث عن الشيخ بواسطة مع ثبوت سماعه منه، وإنما موضع الدلالة هنا كثرة ذلك وتعدد الوسائط، مع عدم ثبوت رواية مباشرة سالمة من الإشكال، وما عُرف من عناية البخاري بالعلو.

⁽⁴⁸⁾ شرح علل الترمذي (2/ 593).

⁽⁴⁹⁾ العلل الكبير للترمذي (ص194).

⁽⁵⁰⁾ التاريخ الكبير للبخاري (5/ 67).

⁽⁵¹⁾ انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2/ 370)، و (9/ 120).

⁽⁵²⁾ انظر: صحيح البخاري (3/ 6)، و (6/ 302)، و (6/ 353) ط: بيت السنة، والتاريخ الكبير للبخاري (1/ 540)، و (1/ 730) (3/ 447)، و (4/ 385)، و (7/ 421).

⁽⁵³⁾ انظر: التاريخ الكبير للبخاري (1/ 338).

⁽⁵⁴⁾ انظر: صحيح البخاري (6/ 197) ط: بيت السنة.

⁽⁵⁵⁾ انظر: التاريخ الكبير للبخاري (10/ 19).

⁽⁵⁶⁾ التاريخ الكبير للبخاري (6/ 357).

⁽⁵⁷⁾ انظر: صحيح البخاري (2/ 6)، (2/ 443)، ط: بيت السنة.

⁽⁵⁸⁾ انظر: هدي الساري (ص238).

⁽⁵⁹⁾ انظر: صحيح البخاري (3/ 710)، وصحيح البخاري (4/ 277)، والقراءة خلف الإمام (ص68).

⁽⁶⁰⁾ انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2/ 267)، والتاريخ الأوسط (2/ 53)، والضعفاء الصغير (ص29).

فاجتماع هذه القرائن الحديثية يورث توقفاً قوياً في ثبوت سماعه من عفان، ويجعل إثباته محتاجاً إلى ما هو أقوى من مجرد إمكان اللقاء، أو موضع مختلف في لفظه، موضع يتيم في "التاريخ الكبير"، مع ما تقدم من ثبوت وقوع الخطأ في نقل بعض ألفاظه ونسخه.

القرينة التاريخية:

وقعت في عصر عفان فتنة القول بخلق القرآن، وامتد أذاها إلى جماعة من المحدثين؛ فامتنح بعضهم، وأوذي آخرون، وكان عفان بن مسلم من أوائل من امتنح بها، بأمر مباشر من المأمون، فامتنع من الإجابة إلى القول بخلق القرآن، ففُطِع عطاؤه. وممن امتنح في ذلك أيضاً أبو نعيم الفضل بن دكين، وقد أثنى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما على موقفهما وثباتهما في هذه المحنة⁽⁶¹⁾.

ولهذه المسألة حضور ظاهر في مصنفات البخاري، ولا سيما بعد ما وقع له في مسألة اللفظ؛ فقد عقد في كتابه خلق أفعال العباد جملة من النقول عن الأئمة في إنكار القول بخلق القرآن وتكفير قائله، ونقل في ذلك عن عفان قوله: "وقال عفان: من قال: {قل هو الله أحد} [الإخلاص: 1] مخلوق فهو كافر"⁽⁶²⁾، غير أن البخاري أورد قوله معلقاً، ولم يسنده عنه سماعاً.

وليس هذا وحده موضع الاستدلال؛ فإن اللالكائي روى بإسناده إلى البخاري نصاً ذكر فيه جملة كبيرة ممن لقيهم من أهل العلم، فقال: "لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر، لقيتهم كرات..."، وقال: "ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد..."، ثم سَمَى جماعة من شيوخه الذين لقيهم، وذكر اتفاقهم على جملة من مسائل الاعتقاد، ومن بينهم أبو نعيم الفضل بن دكين، الذي امتنح في مسألة خلق القرآن مع عفان، في حين لم يذكر عفان في جملتهم⁽⁶³⁾.

وموضع القرينة هنا أن عفاناً لم يكن خامل الذكر في هذه المحنة حتى يقال إن إغفاله لا دلالة له؛ بل كان موقفه فيها مشهوراً، وأثنى عليه أئمة عصره بسببه. فإذا انضم إلى ذلك أن البخاري، حين احتاج إلى نقل قوله في المسألة، أورد معلقاً، ثم لم يذكره فيمن سمّاهم من شيوخه الذين لقيهم وذكر اعتقادهم، كان ذلك مؤيداً لما تقدم من التوقف في ثبوت سماعه منه.

وبمجموع ما تقدم، يظهر أن عد عفان في شيوخ البخاري، وإن اشتهر في كتب الرجال والشيوخ، لا يكفي وحده لإثبات سماعه منه؛ إذ لم يثبت في "الصحيح" موضع صريح سالم من الاحتمال، وانفرد "التاريخ الكبير" بموضع ظاهره الاتصال، في مقابل كثرة رواية البخاري عنه بواسطة وتعدد الوسائط بينهما، مع ما تقدم من القرائن الأخرى.

وعليه، فالأقرب التوقف في ثبوت سماع البخاري من عفان، وعدم الجزم به اعتماداً على ذلك الموضع المنفرد، والله أعلم.

(61) انظر: المنتخب من علل الخلال (التتمة/ 6)، وتاريخ بغداد (14/ 203).

(62) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري (ص33).

(63) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (1/ 196).

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أذكر ما توصلت إليه من نتائج:

أولاً: بلغ مجموع ما وقفت عليه من المواضيع المحتملة لسماع البخاري من عفان عشرة مواضيع، في "الصحيح" وغيره من مصنفاته، سوى ما رواه عنه بصيغة التعليق.

ثانياً: أظهرت الدراسة التطبيقية أن هذه المواضيع لا تصلح لإثبات السماع؛ إما لثبوت الوساطة فيها، أو لكونها معلّقة، أو لاختلاف النسخ والروايات في صيغ أدائها، ولم يسلم في ظاهره من ذلك إلا موضع واحد في "التاريخ الكبير".

ثالثاً: أن الموضوع المنفرد في "التاريخ الكبير"، وإن كان ظاهره الاتصال بقول البخاري: "قال لنا عفان"، لا يكفي وحده للجزم بثبوت السماع؛ لانفراده، مع ما ثبت من وقوع الخطأ في بعض المواضيع في الكتاب إما من النسخ أو من نقلته، ولا سيما في مثل صيغ الأداء التي يقوم عليها محل البحث.

رابعاً: أن إمكان اللقاء بين البخاري وعفان متحقق؛ فقد أدرك البخاري عفان، ودخل العراق قبل وفاته بسنوات، ومن ثم فمحل البحث ليس إمكان اللقاء، وإنما ثبوت وقوع السماع نفسه.

خامساً: ترجح الدراسة أن مذهب البخاري في اتصال رواية الراوي عن عاصره هو اشتراط ثبوت السماع منه ولو مرة واحدة، ولا يكفي في ذلك مجرد إمكان اللقاء أو ثبوته.

سادساً: كشفت الدراسة عن قرائن تعارض الاستناد إلى الموضوع المنفرد في إثبات السماع؛ ومن أقواها كثرة رواية البخاري عن عفان بواسطة، وتعدد الوسائط بينهما، مع ما عُرف من عناية البخاري بعلو الإسناد.

سابعاً: يضاف إلى ذلك قرينة تاريخية مؤيدة، تتمثل في شهرة موقف عفان في فتنة خلق القرآن، مع اقتصار البخاري عند نقل قوله في هذه المسألة على التعليق، وعدم ذكره في جملة من سمّاهم من شيوخه الذين لقيهم وذكر اعتقادهم، مع ذكره أبا نعيم الفضل بن دكين، وقد امتُحن في المسألة نفسها كما امتُحن عفان.

ثامناً: بناءً على مجموع ما تقدم، فإن عد عفان بن مسلم في شيوخ البخاري، وإن اشتهر في كتب الرجال والشيوخ، لا يكفي لإثبات سماعه منه؛ والأقرب التوقف في ثبوت سماع البخاري من عفان، وعدم الجزم به؛ لعدم قيام دليل سالم من الاحتمال على وقوعه، مع ما يحتف بالمسألة من القرائن المتقدمة.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع والمصادر:

الاحتجاج بالشافعي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، مكتبة الشافعي، الرياض.

اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الثانية

أسامي مشايخ الإمام البخاري، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنذَه العبدى (ت 395 هـ) تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر، الطبعة: الأولى 1412 هـ - 1991 م

أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت 365هـ) تحقيق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت الطبعة: الأولى، 1414.

إكمال المعلم بفوائد مسلم، شرح صحيح مسلم للقاضي عياض، المسمى، العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي (ت: 544 هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1998م.]]

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغطاي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحنفي (ت: 762هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: 319هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى - 1405 هـ، 1985م

البحر الزخار، المعروف بمسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت: 292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

بيان خطأ البخاري، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (صحح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول [رقم 624])، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن]

التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي

التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006م

التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال. الناشر: الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، 1440 هـ - 2019 م

تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.

تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربعي (المتوفى: 379هـ)، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، 1410

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: 742هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة الثانية، 1403هـ - 1983م.

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، 1406 - 1986]

تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، ودار عمار، بيروت - عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ.

تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

تقييد المهمل وتمييز المشكل، أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجباني (ت: 498هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

التلخيص على الجامع الصحيح، [مخطوط] المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد الشهير بسبط ابن العجمي الشهرة: سبط ابن العجمي، سنة الوفاة: 841 سنة النسخ: 825، الناسخ: بخط المؤلف، المصدر: مكتبة فيض الله أفندي: 435-436-تركيا، عدد الأجزاء: 2، عدد الأوراق: 474 + 456 ق، عدد الأسطر: 39-42.

التلويح لفهم قارئ الصحيح سبط ابن العجمي برهان الدين إبراهيم بن محمد 841هـ، وهو مخطوط تنزيه ومقابلة فريق بإشراف محمد طاهر شعبان، مراجعة اللجنة العلمية بدار الكمال المتحدة.

التلويح إلى معرفة ما في الجامع الصحيح، الكفيري محمد بن أحمد بن موسى العجلوني شمس الدين أبو عبد الله الشافعي، 831هـ تنزيه ومقابلة بإشراف الدكتور عبد الجواد حمام، الناشر: عطاءات العلم 1441هـ

التلويح شرح الجامع الصحيح، مغطاي بن قليج بن عبد الله البكري علاء الدين المصري 762هـ، مقابلة: الدكتور عبد الجواد حمام- الدكتور عبد الغني عدا، عامر شلب الشام - مالك العلو- أنس تدمري، الدكتور محيي الدين حبوش- منال شمه، الناشر: عطاءات العلم 1438هـ.

تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكليبي المزي (المتوفى: 742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 - 1980.

توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، شمس الدين محمد بن عبد الله بن ناصر الدين الدمشقي (ت: 842هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت: 804هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا، ط1: 1429 هـ-2008م.

الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي (ت: 327هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1371 هـ - 1952م.

خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض

السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: 721هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1417

السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ - 1985م

شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، المؤلف: أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، المؤلف: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، الناشر: دار طيبة - الرياض، 1402، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان

شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: 806هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.

شرح النووي على صحيح مسلم، المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.

شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م

صحيح البخاري، = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق واعتنى عطاءات العلم الطبعة الأولى.

صحيح مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، الناشر: دار الجيل - بيروت (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة 1334هـ).

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت: 643هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ.

الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.

الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م

العلل الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ)، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبي المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي (المتوفى: 578هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ – 2003م.

الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانلي (ت: 786هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1401هـ – 1981م.

اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي (ت: 831هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، 1433هـ – 2012م.

المدخل إلى الصحيح، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404

مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2001م.

مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت: 774هـ)، تحقيق: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم – مصر، الطبعة الأولى، 1430هـ – 2009م.

مشارك الأنوار على صحاح الآثار، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، القاضي عياض (ت: 544هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي (ت: 235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1423 هـ - 2002م

مقاصد التنقيح إلى شرح الصحيح، الكازروني عفيف بن سعيد بن مسعود أبو المحامد، 802هـ، بإشراف: محمد طاهر محمد زياد شعبان، الناشر: عطاءات العلم 1440هـ.

مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577 هـ - 643 هـ)، مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنان، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: 805هـ)، تحقيق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرويين، الناشر: دار المعارف.

المنتخب من علل الخلال، (ومعه تنمة)، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع

المهذب في اختصار السنن الكبير، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأنكار، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، ط2، 1429هـ - 2008م.

النكت الظراف على الأطراف، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، مطبوع مع "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة الثانية، 1403هـ - 1983م.

النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م

النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.

الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: 398هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407